

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد محمد المحادين

وعضوية القضاة السادة

هاني قاقيش ، د. فؤاد الدرادكة ، د. عيسى المومني ، د. محمد الطراونة

المميز زة:-

شركة سدافكو الأردنية للمنتجات الغذائية
وكيلاها المحاميان مؤيد حتر ويزن البرغوثي

المميز زه:-

أشرف أحمد نصر أبو سعدة
وكيلاه المحاميان مصطفى العضايمة ومعتصم العضايمة

بتاريخ ٢٧/١٠/٢٠١٦ قدم هذا التمييز للطعن في القرار الصادر
عن محكمة استئناف حقوق عمان (في الدعوى رقم (٢٠١٦/١٤٩٦١) تاريخ
(٢٥/٤/٢٠١٦) المتضمن: (فسخ القرار المستأنف) الصادر عن محكمة بداية
حقوق جنوب عمان في الدعوى رقم (٢٠١٣/٤٩٣) تاريخ (٣/٢/٢٠١٦) وإعادة
الأوراق إلى مصدرها للسير بالدعوى على ضوء ما تم بيانه بالقرار ومن ثم وزن
البينة وإصدار القرار المناسب وحسب الأصول).

وتتلخص أسباب التمييز بما يلي:-

١- أخطأت محكمة الاستئناف بقبول بينة المميز ضده شكلاً على الرغم من تقديمها
خارج المدة القانونية سنداً لأحكام المادتين (٧/أ و٨/أ) من قانون محاكم الصلح.

٢- أخطأت محكمة الاستئناف باعتبار المميّزة مقرة بواقعة الفصل التعسفي في لائحتهما الجوابية.

٣- أخطأت محكمة الاستئناف بإلقاء عبء إثبات واقعتي الفصل واستنفاد المميّز ضده لرصيد إجازته على المميّزة ففي ذلك إخلال بالقواعد العامة للإثبات ونص المادة (٧٧) من القانون المدني.

لهذا الأسباب طلب وكيل المميّزة قبول التميّيز شكلاً ونقض القرار المميّز موضوعاً.

المرارة

بالتدقيق والمداولة نجد إن وقائع الدعوى وكما تشير إليها أوراقها تتحصل في أن أقام المدعي أشرف أحمد نصر أبو سعدة لدى محكمة صلح حقوق جنوب عمان الدعوى رقم (٢٠١٣/٤٩٣) بمواجهة المدعى عليهما:-

- ١- شركة سدافكو الأردنية للمنتجات الغذائية.
- ٢- الشركة السعودية لإنتاج المواد الغذائية والألبان (SADAFCO) -جدة.

موضوع الدعوى: المطالبة بحقوق عمالية.

قيمة الدعوى : (٣٧٩٦٦) ديناراً.

وقائع الدعوى:-

١. المدعى عليها الأولى شركة أردنية مملوكة بالكامل للمدعى عليها الثانية ومسجلة في سجل الشركات الأردنية العاملة.
٢. عمل المدعى لدى المدعى عليها من تاريخ ٢٠٠٦/٥/٧ بوظيفة محاسب وبراتب أساسي مقداره (١٨٩٠) ديناراً.

٣. قامت المدعى عليها بتاريخ ٢٠١٣/١/٢٦ بفصل المدعى فصلاً تعسفياً وبدون مسوغ قانوني من عمله ومنعته من دخول مكان العمل.

٤. استحق للمدعى الحقوق العمالية التالية في ذمة المدعى عليها:-

أ- راتب ثلاثة شهور ونصف بدل فصل تعسفي بواقع (٦٦١٥) ديناراً.

ب- بدل راتب شهر إشعار (١٨٩٠) ديناراً.

ت- بدل أجره شهر (١) من عام ٢٠١٣ لم يتقاضاها المدعى بواقع (١٨٩٠) ديناراً.

ث- بدل إجازات سنوية حيث لم يستفد المدعى منها والمحددة بموجب عقد العمل عن آخر سنتين بـ (٦٠) يوماً بواقع ثلاثين يوماً بالسنة بواقع (٣٧٨٠) ديناراً.

ج- بدل عمل أيام العطل الرسمية والدينية وأيام الجمعة عن آخر سنتين والتي بلغت (٦٣) يوماً بواقع (٥٩٥٤) ديناراً.

ح- بدل ساعات عمل إضافي بمعدل (٣) ساعات في اليوم عن آخر سنتين بواقع (١٧٨٣٧) ديناراً.

خ- شهادة خبرة.

نظرت محكمة الصلح الدعوى على النحو الوارد في محاضرتها حيث قررت بجلاسة ٢٠١٣/٤/١٦ إسقاط الدعوى عن المدعى عليها الثانية الشركة السعودية لإنتاج المواد الغذائية والألبان بناء على طلب وكيل المدعى وبنتيجة المحاكمة أصدرت بتاريخ ٢٠١٦/٢/٣ قرارها الذي قضت فيه بالزام المدعى عليها الأولى شركة سدافكو الأردنية للمنتجات الغذائية دفع مبلغ (٣٧٢٨٢) ديناراً و (١٩١) فلساً للمدعى ومنحه شهادة خبرة مع تضمينها المصاريف والفائدة القانونية عن المبلغ المحكوم به من تاريخ المطالبة وحتى السداد التام ومبلغ (١٠٠٠) ديناراً أتعاب محاماة.

لم ترتض المدعى عليها بهذا القرار وطعنت فيه استئنافاً لدى محكمة استئناف عمان التي قررت بقرارها رقم (٢٠١٦/١٤٩٦١) تاريخ ٢٥/٤/٢٠١٦ فسخ القرار المستأنف وإعادة الأوراق إلى مصدرها للسير في الدعوى على ضوء ما جاء بالقرار المذكور.

لم ترتض المدعى عليها بالقرار الاستئنافي وطعنت فيه تمييزاً للأسباب الواردة في لائحة تمييزها المقدمة على العلم بتاريخ ٢٧/١٠/٢٠١٦ وتبلغها وكيل المميز ضده بتاريخ ٢٠١٦/١١/١.

وفي الرد على أسباب التمييز:-

وعن السبب الأول والمنصب على تخطئة المحكمة بقبول بينة المميز ضده على الرغم من تقديمها خارج المدة القانونية.

وعن ذلك نجد إن المدعي قد تقدم ببياناته خلال المدة المنصوص عليها في المادتين (٧ و٨) من قانون محاكم الصلح وهي خمسة عشر يوماً من اليوم التالي لتاريخ تقديم المدعى عليها لائحتها الجوابية حيث إنها تقدمت بلائحتها الجوابية بتاريخ ١٤/٥/٢٠١٣ وأن بينة المدعي مقدمة ومختومة من قبل المحكمة بتاريخ ٢٩/٥/٢٠١٣ مما يتعين معه رد هذا السبب.

وعن السبب الثاني والمنصب على تخطئة المحكمة باعتبار أن الميزة مقررة بواقعة الفصل التعسفي.

وعن ذلك نجد إن المدعى عليها (المميزة) وبلائحتها الجوابية أدعت أن فصل المدعي من عمله كان نظراً لتغيبه عن العمل لمدة عشرة أيام متتالية من تاريخ ٧/١/٢٠١٣ دون عذر قانوني أو مسوغ شرعي.

ومن الرجوع إلى المادة (٢٨/هـ) من قانون العمل نجد إنها تنص (لصاحب العمل فصل العامل دون إشعار وذلك في أي من الحالات التالية هـ) (إذا تغيب العامل دون سبب مشروع أكثر من عشرين يوماً متقطعة خلال السنة الواحدة أو أكثر من عشرة أيام متتالية على أن يسبق الفصل إنذار كتابي يرسل بالبريد المسجل على عنوانه وينشر في الصحف اليومية المحلية مرة واحدة).

وحيث إن المدعى عليها لم تلتزم بما نصت عليه المادة (٢٨/هـ) وأنهت عمل المدعي دون إرسال إنذار خطي بالبريد المسجل على عنوان العامل فعليه يكون إنهاء عمل المدعي فصلاً تعسفياً وهذا ما توصلت إليه محكمة الاستئناف مما يتعين معه رد هذا السبب.

وعن السبب الثالث والمنصب على تخطئة المحكمة بإلقاء عبء إثبات واقعتي الفصل واستنفاد المميز ضده لرصيد إجازته على المميّزة.

وعن ذلك وبالنسبة لواقعة الفصل فقد أجبنا وفي معرض ردنا على السبب الثاني على الطعن المتعلق بها ونحيل إليه تجنباً للتكرار.

أما بالنسبة لموضوع الإجازات فقد ذكرت المدعى عليها وفي البند الرابع من لائحتها الجوابية أن المدعي قد استنفد كامل إجازته السنوية وعليه يكون عبء إثبات أن المدعي قد استنفد إجازته يقع على المدعي عليها وهذا ما توصلت إليه محكمة الاستئناف فعليه يكون قرارها من هذا الجانب في محله وموافقاً للقانون مما يتعين معه رد هذا السبب.

وعليه وتأسيساً على ما تقدم نقرر رد الطعن التمييزي وتأييد القرار المطعون فيه وإعادة الأوراق إلى مصدرها لاستكمال إجراءات التقاضي.

قراراً صدر بتاريخ ٢٦ ربيع الثاني سنة ١٤٣٨ هـ الموافق ٢٤/١/٢٠١٧م

عضو _____ و _____

نائب الرئيس _____ و _____

برئاسة القاضي _____ و _____

نائب الرئيس _____ و _____

عضو _____ و _____

نائب الرئيس _____ و _____

عضو _____ و _____

نائب الرئيس _____ و _____

عضو _____ و _____

نائب الرئيس _____ و _____

عضو _____ و _____

نائب الرئيس _____ و _____

عضو _____ و _____

نائب الرئيس _____ و _____



دق

س.أ